العدد (2193) السنة الثامنة - الأحد (17) تمـوز 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

السـاعدي يطالب بمحاسبة الحكومة في حال تأكيدها عدم جاهزية القوات العراقية بعد الانسحاب الأميركي

بغداد / متابعة المدى

طالب النائب المستقل صباح الساعدي، أمس السبت، بمحاسبة الحكومة في حال تأكيدها على عدم جاهزية القوات الأمنية العراقية، متسائلا عما فعلته خلال السنوات الثلاث التي أعقبت توقيع الاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة، في حين دعا إلى كشف حقيقة الضغوطات الأميركية أمام الشعب.

وقال الساعدي في حديث صحفي، إن "الحكومة وفي حال تقديمها تقرير مفاده عدم جاهزية القوات الامنية لحفظ الأمن في البلاد بعد انسحاب القوات الأميركية يجب أن تحاسب، فماذا فعلت الحكومة خلال ثلاث سنوات منذ توقيع الاتفاقية الأمنية وهي تعرف أن القوات الأمريكية ستغادر البلاد بنهاية ٢٠١١؟".

وأضاف الساعدي "إذا كانت لدى الحكومة العراقية نية مبيتة على أساسها تم إضعاف جاهزية القوات الأمنية العراقية، فهذا أمر خطر جدا سواء كان تقصيرا أو تعمدا"، مطالبا بـ"الكشف أمام الشعب في حال وجود ضغوطات تمارس من قبل واشنطن ليكون الشعب بجميع أطيافه قوى ساندة للحكومة".

وأشار الساعدي إلى أن "ما يصلنا من تسريبات عن ضغوطات أميركية تمارس من خلال تصريحات وزير الدفاع الأميركي بانيتا وغيره يجعلنا نعرف بأن هناك ما يطبخ خلف الكواليس، تارة بعنوان إبقاء قوات أميركية كمدربين بحسب ما يقول المالكي، وتارة بعنوان الاحتياج إلى دعم بناحية معينة".

ولفت الساعدي إلى "وجود ثلاثة أقسام لقوى راغبة ببقاء المحتل، أولها خشية عودة الدكتاتورية، وثانيها الصراع على السلطة والتخوف من انقلابه إلى صراع مسلح، وقسم ثالث متوقف وجوده على وجود المحتل، إلا أن الأمر متروك لمواقف حقيقية ستكشفها الأيام المقبلة".

وكان وزير الدفاع الأميركي الجديد ليون بانيتا أكد خلال زيارته للعراق في الـ١٢ من تموز الحالي، أن قوات بلاده تنفذ بصورة منفردة عمليات عسكرية ضد الميليشيات الشيعية في العراق، وذلك بعد مرور عام على انتهاء العمليات القتالية الأميركية بصورة رسمية، الأمر الذي عدته بعض القوى السياسية تجاوزا على الاتفاقية الأمنية الموقعة بين بغداد وواشنطن.

وتتأرجح تصريحات السياسيين العراقيين بشأن بقاء جزء من القوات الأميركية في البلاد بعد عام ٢٠١١، بين القبول والرفض أو القبول الخجول، مع تحميل بعض الكتل كتلاً أخرى مسؤولية اتخاذ القرار، إذ اعتبر القيادي في ائتلاف دولة القانون حسن السنيد، في ١٩ حزيران الماضي، أن بقاء أو انسحاب القوات الأميركية من العراق ليس بيد رئيس الوزراء نوري المالكي، إنما بيد مجلس الوزراء المتمثل بالكتل السياسية، داعياً الأخيرة إلى اتخاذ موقف موحد تجاه هذا الموضوع، وأكد النائب عن ائتلاف دولة القانون وليد الحلي، في ٢٥ حزيران الماضي، أن العراق بحاجة لبقاء قوات أميركية رمزية لحماية أجوائه وكركوك ومناطق أخرى شرط موافقة مجلس النواب.

وكان رئيس مجلس النواب العراقي أسامة النجيفي أكد في ٢٣ حزيران الماضي، أن بقاء القوات الأميركية في العراق مرهون باتفاق الكتل السياسية وفق مطلب حكومي.

ووقع العراق والولايات المتحدة، خلال عام ٢٠٠٨، اتفاقية الإطار الإستراتيجية لدعم الوزارات والوكالات العراقية في الانتقال من الشراكة الإستراتيجية مع جمهورية العراق إلى مجالات اقتصادية ودبلوماسية وثقافية وأمنية، تستند إلى تقليص عدد فرق إعادة الأعمار في المحافظات، فضلا عن توفير مهمة مستدامة لحكم القانون بما فيه برنامج تطوير الشرطة والانتهاء من أعمال التنسيق والإشراف والتقرير لصندوق العراق للإغاثة وإعادة الإعمار.

وتنص الاتفاقية الأمنية الموقعة بين بغداد وواشنطن في نهاية تشرين الثاني ٢٠٠٨ على وجوب أن تنسحب جميع قوات الولايات المتحدة من جميع الأراضي والمياه والأجواء العراقية في موعد لا يتعدى ٣١ كانون الأول من العام الحالي، بعد أن انسحبت قوات الولايات المتحدة المقاتلة بموجب الاتفاقية من المدن والقرى والقصبات العراقية في ٣٠ حزيران ٢٠٠٩ الماضي.

السفارة الكويتية: لم نترك بغداد وسنعود إليها عندما تقتضي الضرورة

بغداد- الكويت / المدى وكالات

أكدت السفارة الكويتية في العراق، أمس السبت، أنها لم تترك بغداد وستعود إليها إذا اقتضت الضرورة ذلك، وفيما لفتت إلى وجود موظفين عراقيين ما يزالوا يعملون في مقرها، بينت أن انتهاء عقد إيجار المبنى الحالي وتعرضه إلى القصف اقتضى نقل ملاكها إلى الكويت.

وقال السفير الكويتي في العراق علي المؤمن في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "السفارة تنوي استئجار مبنى جديد لها سيكون جاهزا للانتقال إليه خلال تشرين الأول المقبل"، مؤكدا أن "السفارة لم تترك بغداد وستعود إليها إذا اقتضت الضرورة ذلك".

وكان سفير الكويت في العراق علي المؤمن غادر في ١٢ تموز الجاري، بغداد متوجها إلى بلاده بعد تعرض مجمع رئاسة الوزراء ومنزل نائب رئيس الوزراء روز نوري شاويس والسفارة الكويتية في المنطقة الخضراء وسط بغداد إلى قصف بثلاثة صواريخ كاتيوشا.

وأضاف المؤمن أن سفره إلى الكويت كان "لقضاء إجازة سنوية مع حلول شهر رمضان المبارك واقتراب الأعياد"، لافتا إلى أن "الموظفين المحليين العراقيين ما يزالون متواجدين في مقر السفارة وهناك اتصالات معهم".

وأشار المؤمن إلى أن "لدى السفارة الكويتية مقرين الأول في بغداد والثاني في الكويت، حيث تستطيع تأدية أعمالها أينما تكون"، لافتا إلى "وجود عدة عوامل أدت إلى نقل كادر السفارة إلى الكويت من بينها انتهاء عقد إيجار المبنى الحالي للسفارة بالاضافة إلى تعرضها للقصف".

وطالب نواب في البرلمان العراقي في ١٢ تموز الجاري بسحب السفير الكويتي من العراقي علي المؤمن، عقب تصريحاته حول ميناء مبارك الكبير، واتهامه العراق بالتجاوز على الحقول النفطية المشتركة بين البلدين.

يذكر أن هناك خلافات حدودية ونفطية قديمة العهد بين العراق والكويت تم تتويجها مؤخراً بالخلاف بين البلدين حول موقع بناء ميناء مبارك الكبير.

إذ نشبت أزمة عراقية - كويتية عندما شرعت الكويت في ٦ نيسان الماضي بإنشاء ميناء مبارك الكبير بعد سنة تماما من إعلان وزارة النقل العراقية عن وضع الحجر الأساس لمشروع إنشاء ميناء الفاو الكبير العراقي.

وطالبت وزارة النقل العراقية في ٦ تموز الجاري، الحكومة الكويتية بإيجاد موقع بديل لإنشاء ميناء المبارك الكبير، مجددة تأكيدها أن المشروع سيؤثر سلباً على العلاقات بين البلدين في حال تم إنشاؤه في موقعه المقرر بالقرب من السواحل العراقية.

وكان نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التنمية الكويتي أحمد الفهد أوضح الغاية من المشروع بقوله، أن بناء الميناء الذي تعاقدت على إنشائه شركة هيونداي الكورية، ينطوي على أهداف كبيرة ويحقق آمال وتطلعات الشعب الكويتي الذي طالما تمنى بناء ميناء بهذا الموقع الاستراتيجي والفعال، والذي من شأنه عند جهوزه أن يحول الكويت الى مركز مالي وتجاري على المستويين الإقليمي والعالمي، فيما أعرب مسؤولون وخبراء عراقيون عن خشيتهم من أن الميناء الكويتي سوف يقلل من أهمية الموانئ العراقية، ويقيد الملاحة البحرية في قناة خور عبد الله المؤدية إلى مينائي أم قصر وخور الزبير، ويجعل مشروع ميناء الفاو الكبير بلا قيمة.

وكان وزير النقل العراقي هادي العامري قال في ٢٥ أيار الماضي، إن قرار الكويت بناء ميناء مبارك الكبير قرب السواحل العراقية يعتبر مخالفا للقرار الدولي الصادر عن مجلس الأمن المرقم ٨٣٣، مبيناً أن الممر المائي العراقي سيكون ضمن الميناء الكويتي، مبيناً أن منشآت الميناء تقترب من الحدود المائية التي رسمها القرار ٨٣٣ وفي الأمر ظلم كبير على العراق.

بدوره أكد وزير النقل العراقي السابق عامر عبد الجبار، في ١٩ حزيران المنصرم، أن إنشاء ميناء المبارك لن يؤثر على ميناء الفاو الكبير إلا أنه سيؤثر ملاحيا على موانئ أم قصر وخور الزبير وخور عبد الله، لافتا إلى أن الكويت اختارت موقعا استفزازيا لإنشائه ولا جدوى اقتصادية منه، وفي حين دعا إلى التضييق على الكويتيين والتحاور معهم بملفات قوية، حذر الحكومة العراقية من منح أي دولة الربط السككي للكويت أو لإيران أو لأي دولة في الخليج العربي، لكي تبقى القناة الجافة خاصة حصرا بالعراق.

وأكدت السفارة الكويتية في بغداد في رسالة وجهتها إلى وزارة الدولة للشؤون الخارجية العراقي، في ٢٦ أيار الماضي، أن بناء ميناء مبارك سيتم ضمن المياه الضحلة وداخل المياه الإقليمية الكويتية، وأشارت إلى أنه سيتم حفر قناة تتيح المرور السلس بدون إعاقة باتجاه أم قصر، معتبرة أن إجراءات بناء الميناء تتوافق مع القرار الأممي رقم ٨٣٣.

وكانت وزارة النقل العراقية وضعت في نيسان من العام الماضي ٢٠١٠، حجر الأساس لمشروع بناء ميناء الفاو الكبير الذي يحتوي بحسب تصاميمه الأساسية على رصيف للحاويات بطول ٣٩٠٠٠ متر، ورصيف آخر بطول ٢٠٠٠ متر، فضلاً عن ساحة للحاويات تبلغ مساحتها أكثر من مليون م٢، وساحة أخرى متعددة الأغراض بمساحة ٦٠٠ ألف م٢، في حين تبلغ الطاقة الاستيعابية للميناء ٩٩ مليون طن سنوياً، فيما تبلغ الكلفة الإجمالية لإنشائه ٤ مليارات و ٤٠٠ مليون يورو، ومن المؤمل أن يتصل الميناء بخط للسكة الحديدية يربط الخليج العربي عبر الموانئ العراقية بشمال أوروبا من خلال تركيا، وهو المشروع الذي يعرف باسم "القناة الجافة".

وكانت وزارة الخارجية العراقية أعلنت في ١٦ كانون الأول ٢٠١٠، رفع جميع القرارات المفروضة على العراق تحت البند السابع باستثناء الحالة مع الكويت، فيما بدأت اللجنة الوزارية العليا العراقية الكويتية، في ٢٧ آذار الماضي مباحثاتها في الكويت لحل القضايا العالقة بين الطرفين، في أول اجتماع لها على مستوى وزاري، فيما اعتبرت لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان العراقي، ملف الحدود المائية مع الكويت من اعقد الملفات العالقة بين البلدين.

وأصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم ٨٣٣ في العام ١٩٩٣ وينص على ترسيم الحدود بين العراق والكويت التي يبلغ طولها ٢١٦ كم عبر تشكيل لجنة دولية لهذه الغاية، الأمر الذي رفضه نظام الرئيس السابق صدام حسين أولا، إلا أنه وافق عليه في نهاية عام ١٩٩٤ عقب ضغوط دولية، ويؤكد المسؤولون العراقيون أن ترسيم الحدود بين البلدين تم بالقوة، وأدى إلى استقطاع أراض عراقية من ناحية صفوان ومنطقة أم قصر، فضلاً عن تقليص مساحة المياه الإقليمية العراقية، فيما حث السكرتير العام للأمم المتحدة بان كي مون، العراق، في ١٦ تشرين الثاني من العام الماضي،على الوفاء بالتزاماته تجاه الكويت، وبخاصة فيما يتعلق بقرار مجلس الأمن رقم ٨٣٣ بشأن ترسيم الحدود بينهما للخروج من طائلة أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وكان مجلس الأمن الدولي أقر خلال اجتماعه، في ١٥ كانون الأول الماضي، ثلاثة قرارات خاصة بالعراق ينهي الأول برنامج النفط مقابل الغذاء، فيما يدعو الآخر إلى تمديد الحصانة التي تحمي العراق من مطالبات التعويض المرتبطة بعهد الرئيس السابق صدام حسين إلى ٣٠ حزيران ٢٠١١ بعدما أكد العراق أنه لن يطلب أي تمديدات أخرى لعمل (صندوق تنمية العراق) الذي كان يشكل حصانة من مطالبات التعويض.

ويخضع العراق منذ العام ١٩٩٠ للبند السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي فرض عليه بعد غزو نظام الرئيس السابق صدام حسين لدولة الكويت في آب من العام نفسه، ويسمح هذا البند باستخدام القوة ضد العراق باعتباره يشكل تهديدا للأمن الدولي، بالإضافة إلى تجميد مبالغ كبيرة من أرصدته المالية في البنوك العالمية لدفع تعويضات للمتضررين جراء غزوه الكويت.

وكانت الكويت قد طلبت من مجلس الأمن الدولي، في شهر تموز من العام ٢٠٠٩، قبل جلسته المخصصة لمناقشة التزامات العراق الدولية عدم رفع العراق من لائحة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة قبل إيفائه بكافة التزاماته خصوصاً في قضيتي التعويضات والأسرى والمفقودين الكويتيين وتأكيدها على ضرورة احترام العراق للقرار ٨٣٣ القاضي بترسيم الحدود بين العراق والكويت، بعد الاعتراضات العراقية التي تظهر بين الحين والآخر على ترسيم الحدود.

العراقيـون يأملـون أن يكـون شـهر رمضـان حافـزاً لنبـذ الطائفيـة

بغداد / متابعة المدى

تشهد الأسواق العراقية حركة واسعة في البيع والشراء واستكمال الاستعدادات لمتطلبات شهر رمضان، في وقت ترتفع فيه درجات الحرارة في جميع مدن العراق، الى مستويات قياسية تصل الى ٥٥ درجة مئوية في البصرة ونحو ٥٠ الى ٤٥ درجة في باقي مدن العراق. وعلى رغم الظروف القاسية تكمل الأسر العراقية استعداداتها اللوجستية لشهر الصيام، محاولة توفير ما تحتاجه من أنواع الغذاء والوقود. لكن الكثير من العراقيين يخشون ارتفاع الأسعار، وهي ظاهرة حدثت في السنين السابقة بسبب الإقبال الكبير على المواد الغذائية ومحاولة بعض التجار استغلال ذلك لتحقيق أعلى الأرباح.

ومنذ الآن تزدهر أسواق الشورجة وجميلة وبغداد الجديدة و الكرادة في الرصافة و الكاظمية والبياع والشواكة في الكرخ في بغداد بمظاهر البضاعة الخاصة بشهر الصوم.

وفي اغلب مدن العراق يشرع المواطنون في تهيئة المساجد التي تستقطب أعداد كبيرة من المواطنين في رمضان.

ففي مدينة كربلاء (١٠٨ كم جنوب غربي بغداد) يجهّز أبو احمد مسجد الزهراء التابع للحي الذي يسكن فيه بأنواع السجاد، وترتيب لوازم الخدمة من ماء وأثاث وعدد.

ويقول أبو احمد: في هذا المسجد نستقبل الصائمين الذين يقصدون الإفطار الجماعي كل سنة طيلة أيام رمضان.

ويشترك اهل الحي في الكلفة الكلية للخدمات التي يقدمها المسجل في دلالة على التكافل الاجتماعي الذي يبلغ أعلى مستوياته في شهر الصيام.

ترحيب برمضان

وفي مدن جنوب بغداد، مثل المحمودية و المحاويل كما هو الحال مع المدن الأخرى تعلق منذ الآن اليافطات التي ترحب بالشهر الكريم، إضافة إلى إعلانات عن الفعاليات والمكسرات.

وتبدو أم وليد مسرورة هذا العام لأنها استطاعت ان تدخر كمية من الطحين الجيد. وتقول أم وليد...ثمة ارتفاع طفيف في الأسعار لكني ادخرت ما أريد، ولن يؤثر ذلك في استعداداتي.

لكن انقطاع التيار الكهربائي بحسب ام وليد يحول دون تهيئة أنواع كثيرة من الأطعمة المرغوبة في رمضان.

وتضيف أم وليد..نضطر في ظل صيف لاهب إلى تأمين الغذاء المطبوخ ليوم أو يومين على أكثر تقدير.

ويتلذذ العراقيون في فطور رمضان بأنواع من التمور يوفرها السوق العراقي، إضافة إلى أكلات شعبية مثل التمن والمرق و(التشريب) و (الدولمة) العراقية وأنواع الألبان.

الفطور في المطاعم

ويشير سعيد كريم إلى ظاهرة تبرز في رمضان في العراق وهي ظاهرة جديدة على المجتمع العراقي لاسيما من الوسط والجنوب وهو الفطور في المطاعم والكازينوهات.

ويقول سعيد... افطر وأسرتي مرة واحدة في الأسبوع خارج البيت في المطاعم لكن هناك من الأسر من تفطر كل أيام رمضان في المطاعم.

وتزداد هذه الظاهرة بشكل واضح في بغداد، حيث تنتشر المطاعم الفخمة. ويقول الباحث الاجتماعي كريم سليم ان مظاهر البذخ في العراق في رمضان تبرز منذ نحو سنتين بسبب ارتفاع الرواتب لاسيما بين الموظفين.

ويضيف.. لم يعد صعبا من الناحية المادية فطور العوائل في المطاعم لاسيما أسر الموظفين حيث لا يسعف الوقت لإعداد وجبات الأكل كما تقول أم سليم العاملة في مصرف الرافدين في بغداد.

وتقول ام سليم انها تصطحب أسرتها في نهاية كل أسبوع لزيارة الأماكن المقدسة في كربلاء والنجف. وتتابع.. أنا وزوجي موظفان، ونقضي اغلب أيام شهر رمضان بالفطور في المطاعم المنتشرة في الكرادة.

صيف لاهب، ونقص في الكهرباء

وفي ظل صيف لاهب، ونقص في إمدادات الكهرباء، ونهار طويل، لا يفوت اغلب العراقيين وجبة السحور التي غالبا ما تتألف من أكلات خفيفة من (الشوربة) و الألبان و التمور.

يقول الباحث الاجتماعي علي محسن ان أهم ما يميز رمضان في السنين الأخيرة هو ازدياد ظاهرة الصوم مسبقا قبل حلول رمضان.

وعلى رغم ان هذه العادة معروفة بين العراقيين في مختلف مدن الشمال والجنوب حيث يصوم الناس ليوم واحد أو ثلاثة أيّام في أواخر شهر شعبان استعداداً للشهر المبارك، الا ان الجديد في الأمر ان هناك من يسبق موعد الصيام بشهر وشهرين. ويصوم ابو حميد منذ أكثر من شهر ونصف استعداد للشهر الفضيل.

أما كريم ساجت وهو طالب جامعي فقد بدا صيامه في بداية شهر يوليو ليستمر على صيامه إلى نهاية رمضان.

معامل الحلويات

وفي مدن تضم الأماكن المقدسة، تبدو استعدادات معامل الحلويات واضحة في تهيئة الزلابية والبقلاوة والحلويات. وتزهر هذه الصناعة من جديد حيث يشهد السوق أنواعا ذات جودة عالية يقبل عليها المواطن بشكل كبير.

ويقول حميد سليم صاحب معمل (الشهابي) للحلويات ان الانتاج لم ينقطع حتى في اشد الأزمات الاقتصادية و السياسية. ويضيف.. في سنوات الحصار الاقتصادي والحرب استعاض الصناع بالدبس بديلا للسكر في توفير ما يحتاجه الناس.

الإفطار المشترك

وتنظم في بغداد في المساجد و الحسينيات حلقات الذكر والقراءات القرآنية في دلالة على وحدة الفكر والمصير للمسلمين من مختلف المذاهب.

ويقول كريم سعيد انه لا مبالغة في القول ان اغلب مساجد وحسينيات بغداد تشهد منذ العام ٢٠٠٨ عودة الإفطار المشترك بين السنة والشيعة.

ويتابع سعيد: عدا الصيام المشترك الذي تنظمه المؤسسات الدينية والاجتماعية، فان الأمر يحدث بصورة تلقائية بين المواطنين أنفسهم.

ويضيف كريم: ثمة أصدقاء من سنة وشيعة يفطرون سوية من دون توجيه من حزب او مؤسسة ما، بحكم العلاقات الأخوية والجيرة الحسنة، في المساجد أو الحسينيات.

وفي الكاظمية اصطحب حسين الفراتي صديقه توفيق قادر طيلة أيام رمضان العام الفائت للإفطار معه في احد حسينيات الكاظمية على رغم انه من مذهب آخر.

وفي مدينة الحلة حيث، فان الناس اعتادوا منذ قديم الزمان على الفطور والصلاة المشتركة لاسيما في رمضان.

ويقول ابو حسين.. حتى في أيام العنف الطائفي ظل المسلمون من سنة وشيعة متكاتفين.

وتمتاز مدن الوسط والجنوب بمجالس أفراح ومسرات، في رمضان، و يتزامن ذلك مع مجالس عزاء حسينية تقام في بعض البيوتات.

المغتربون يصومون في الوطن

وفي مدن مثل الرمادي والموصل يحدث نفس الأمر، حيث يجتمع الناس في المساجد للإفطار، وتنظيم مجلس الذكر وقراءة القرآن. كما يسهر كثيرون إلى ساعات متأخرة للمتعة وممارسة الألعاب الشعبية مثل (المحيبس). إضافة إلى تناول المشروبات مثل الشاي المعد على الفحم وكذلك الحامض (نومي بصرة) والدارسين.

ولعل أكثر الظواهر ايجابية هو حرص الكثير من المغتربين العراقيين في أوربا والدول المجاورة على القدوم إلى العراق لقضاء شهر صيام بين أهلهم وذويهم.

فقد تعود عصام محسن ويقيم في فنلندا من أكثر من عقد على قضاء أيام رمضان في مدينة كربلاء بين أهله منذ العام الماضي حيث يؤكد ان اغلب المغتربين العراقيين يتوقون إلى قضاء الشهر الفضيل في الوطن بسبب المذاق الخاص للصيام بين الأهل و أبناء الوطن.